المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

30-10-2025

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-10-30 تاريخ الإصدار 6-11-2025

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

أولا – الملخص التنفيذي

يعكس التقرير **استمرار التصعيد البنيوي في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا**، مع تسجيل **ارتفاع كمي محدود (+5.7%)** في عدد الانتهاكات مقارنة بالأسبوع الماضي، مقابل **استقرار عددي في الأحداث**، لكن مع **تحوّل نوعي في طبيعة الانتهاكات** من الأمني المباشر إلى المؤسسي الممنهج والمتعدد الجهات.

البيانات الميدانية تُظهر أن الانتهاكات باتت **أكثر تعقيدًا وتشابكًا**، إذ تعددت الأنماط داخل الواقعة الواحدة، وتنوّعت الجهات المنفذة لتشمل **الحكومة السورية، المجموعات الرديفة، الجيش الإسرائيلي والتحالف الدولي**، مع استمرار تراجع الأداء المؤسسي في الرقابة والمساءلة.

المؤشرات الرقمية العامة

المؤشر	الأسبوع السابق (17– 23 تشرين الأول)	التغير	الأسبوع الحالي (24–30 تشرين الأول)
إجمالي الأحداث الموثقة	104 حدثًا	↓ −1.9%	102 حدثًا
إجمالي الانتهاكات القانونية الموثقة	524 انتهاكًا	↑ +5.7%	554 انتهاكًا
عدد المحافظات المتأثرة	14 محافظة سورية	ثابت	14 محافظة سورية
معدل الانتهاكات لكل حادثة	5.05 انتهاك/حدث	↑ +7.5%	5.43 انتهاك/حدث

يظهر ثبات عدد الأحداث تقريبًا، مع ارتفاع معدل الانتهاكات داخل الواقعة الواحدة، ما يعني أن **العنف أصبح أكثر تركّزًا وكثافة داخل الحدث الواحد** بدلًا من انتشاره على نطاق أوسع.

المؤشرات النوعية (حسب الفئات الحقوقية)

الفئة الحقوقية	التغير مقارنة بالأسبوع الماضي	النسبة من الإجمالي
انتهاكات جسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية	ثابت	≈ 50%
انتهاكات مجتمعية وهيكلية	↑ +2%	≈ 35%
انتهاكات مؤسسية وبنيوية	↓ −2%	≈ 15%

الطابع الدموي للانتهاكات بقي مهيمنًا، لكن مع **توسع الأدوات غير العسكرية في الانتهاك** (الترهيب، التمييز، التضييق الإداري)، ما يشير إلى **تحوّل نحو إدارة القمع عبر الأجهزة والمؤسسات المدنية.**

أعداد الضحايا خلال الفترة

الفئة	نسبة التغير	الأسبوع السابق	الأسبوع الحالي	القراءة الحقوقية
المعتقلون تعسفيًا	↓ −66%	82	119	استمرار **تحوّل نمط الاعتقال إلى الإخفاء القسري أو التوقيف غير المعلن**، مع تراجع في العدد الإجمالي بسبب تقلّص الحملات الواسعة وارتفاع حالات الاحتجاز السري.
الجرحى	↓ −70%	42	158	**انخفاض حدّة المواجهات الميدانية المباشرة**، وتراجع الإصابات الناتجة عن الاشتباكات أو الاستخدام المفرط للقوة، دون تحسّن في سلوك الجهات المنفذة.
القتلى	↓ −68%	27	171	**تراجع العمليات العسكرية الواسعة**، مقابل استمرار عمليات الاغتيال النوعية والاستهداف الانتقائي، خصوصًا في المناطق الجنوبية والشرقية.
المخطوفون / المختفون قسرًا	↓ −54%	31	46	**استقرار نسبي** في حوادث الخطف المباشر، مع بقاء معدلات الاختفاء القسري مرتفعة داخل مناطق سيطرة المجموعات الرديفة.
غير محدد (خطر/غموض أمني)	↑ +68%	28	22	**تصاعد الوقائع الغامضة** التي يصعب توثيقها ميدانيًا نتيجة الغموض الأمني والتعتيم الإعلامي، خصوصًا في المناطق الحدودية والعسكرية.

الخلاصة العامة

- **تراجع عدد الضحايا لا يعكس انخفاض العنف**، بل **تحوّله إلى أنماط أكثر تركيبًا ومؤسسية.**
- **الحكومة السورية والمجموعات الرديفة** مسؤولة عن **408 من أصل 554 انتهاكًا(73.6%)**
- **إسرائيل والتحالف الدولي** نفّذا **94 انتهاكًا(16.9%)** ، معظمها في **القنيطرة، الرقة، والحسكة.**
- **المؤسسات الرسمية** تحوّلت إلى أدوات ضبط وتنفيذ لانتهاكات بنيوية ممنهجة بدلًا من دورها الرقابي.
- **تعدد الفاعلين وثبات النمط للأسبوع الرابع** يرقى إلى توصيف **جرائم ممنهجة ضد الإنسانية** وفق **المادة (7) من نظام روما الأساسي.**

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

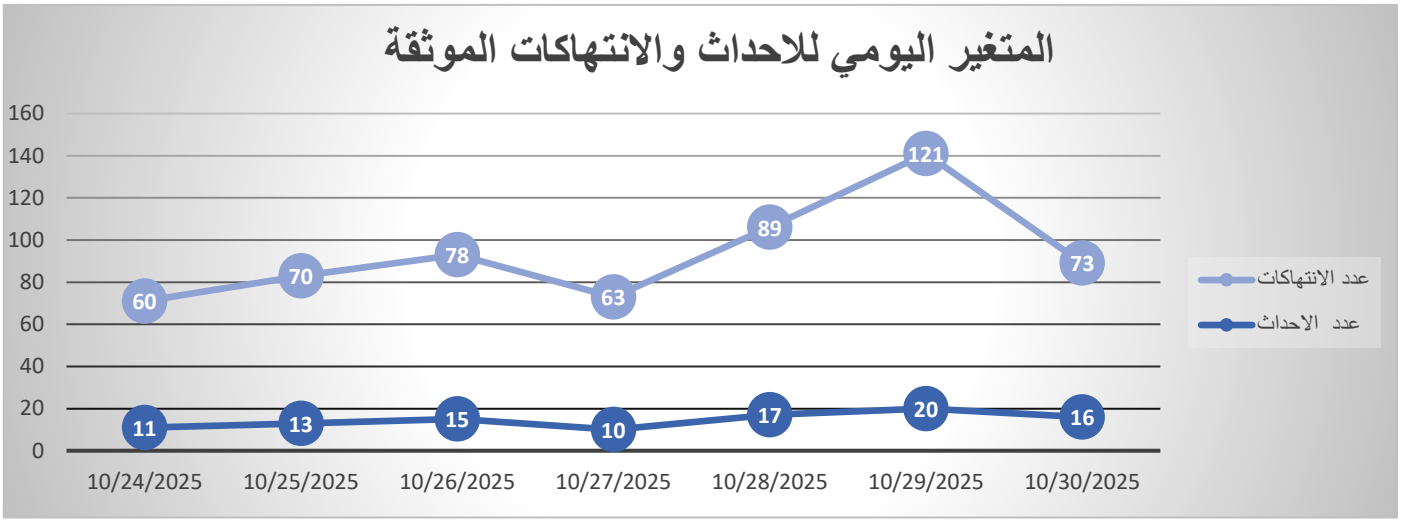

يُظهر الرسم الزمني للأسبوع الممتد بين **24و30 تشرين الأول / أكتوبر 2025** انتقالًا واضحًا من ذروة تصعيدية في منتصف الأسبوع إلى تراجع نسبي في الأيام الأخيرة، مع بقاء معدل الانتهاكات داخل كل واقعة مرتفعًا (يتراوح بين 4 و6 انتهاكات في الحدث الواحد).

هذا الاتجاه يعكس **تحوّلًا إلى أنماط أكثر انتظامًا ومنهجية في الانتهاك**، ما يؤشر إلى اعتماد متزايد على أدوات القمع المؤسساتي بدل العنف العلني

الذروات والانخفاضات

- ذروة الأسبوع – 29 تشرين الأول: بلغ عدد الانتهاكات 121ضمن 20 حدثًا، وهي أعلى نقطة مسجلة في الأسبوع. تركزت في اللاذقية ودمشق ودير الزور وشملت انتهاكات مركبة كحملات الاعتقال الجماعي، التوقيفات خارج القانون، واستخدام القوة ضد المدنيين.
- الارتفاع الممهد – 28 تشرين الأول: (89 انتهاكًا / 17 حدثًا) – شهد تصعيدًا مزدوجًا في حماة واللاذقية مع توسع نطاق المداهمات والاختطافات القسرية.
- الحد الأدنى – 27 تشرين الأول: (63 انتهاكًا / 10 أحداث) – تراجع عددي مؤقت لكنه لم يترافق مع تحسّن في الضمانات الحقوقية.
- انخفاض ختامي – 30 تشرين الأول:(73 انتهاكًا / 16 حدثًا) – يشير إلى هدوء نسبي بعد الذروة، دون دلالة على تهدئة مستدامة.

الخلاصات

- **انخفاض العدد الإجمالي لا يعكس تهدئة فعلية، بل إعادة تموضع تكتيكي في أنماط الانتهاك.**
- **الانتهاك الواحد أصبح أكثر تعقيدًا، حيث تتداخل في الواقعة الواحدة عدة أفعال (اعتقال + تهديد + ترويع).**
- **المشهد العام يشير إلى ما يمكن وصفه بـ "مرحلة الاستقرار التصعيدي" :استمرار الانتهاكات بوتيرة منتظمة رغم انخفاض الظواهر الميدانية العنيفة.**

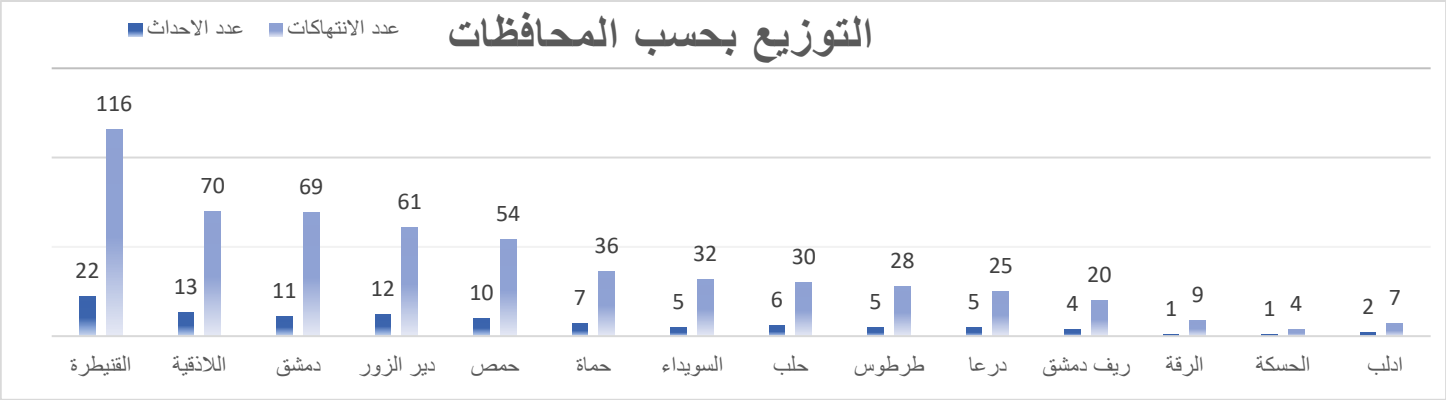

يعكس الرسم البياني للتوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثقة خلال الأسبوع الحالي استمرار **تمركز الانتهاكات في المحافظات الجنوبية والساحلية**، مع تحوّل واضح في **مركز الثقل الحقوقي نحو الجنوب السوري**، وتحديدًا **محافظة القنيطرة** التي صعدت إلى المرتبة الأولى من حيث عدد الأحداث والانتهاكات.

في المقابل، حافظت المحافظات الوسطى والشمالية على مستويات متوسطة إلى منخفضة من حيث العدد، لكن مع **ازدياد نوعي في خطورة الانتهاكات وتنوّعها.**

مقارنة بالأسبوع السابق (17–23 تشرين الأول / أكتوبر)

- **القنيطرة** (116انتهاكًا / 22 حدثًا): حافظت على الصدارة للأسبوع الثاني على التوالي، مؤكدةً تمركز الانتهاكات في الجنوب السوري نتيجة **التصعيد الإسرائيلي والعمليات الأمنية على الشريط الحدودي.**
- **اللاذقية** :(13 / 70) تراجعت إلى المرتبة الثانية بعد أن تصدّرت في الأسابيع السابقة، لكنها ما زالت من بين **المناطق الأكثر خطورة نوعيًا** نتيجة **الانتهاكات داخل الحرم الجامعي والمجتمع المدني.**

- **دمشق** :(11 / 69) جاءت ثالثة بعد ارتفاع وتيرة **المداهمات والاعتقالات التعسفية داخل الأحياء السكنية.**
- **دير الزور** (12 / 61)**وحمص** :(10 / 54) تبادلتا المراتب الرابعة والخامسة، مع **ثبات النمط الأمني** في الأولى و**تراجع طفيف** في الثانية.

المحافظات الأعلى انتهاكًا

1. **القنيطرة** – (22 / 116)تصدّرت المشهد بسبب التصعيد العسكري المباشر على الحدود الإسرائيلية.
2. **اللاذقية** – (13 / 70)استمرار الانتهاكات الخطيرة داخل المؤسسات التعليمية والمجتمعية.
3. **دمشق** – (11 / 69)تصعيد أمني داخل العاصمة عبر الاعتقالات والمداهمات.
4. **دير الزور** – (12 / 61)استمرار الانتهاكات في المناطق الشرقية ذات السيطرة المتداخلة.
5. **حمص** – (10 / 54)تراجع عددي، لكن بقاء الطابع الأمني المؤسسي مسيطرًا.

المحافظات المتوسطة والمنخفضة

- **حماة (7 / 36)** و**السويداء:(5 / 32)** مستويات متوسطة مع تنوّع في الأنماط بين الأمنية والخدمية والأهلية.
- **حلب(6 / 30)** ، **طرطوس(5 / 28)** ، **درعا:(5 / 25)** نشاط متوسط يميل للطابع **الاجتماعي والخدمي** أكثر من الأمني المباشر.
- **ريف دمشق:(4 / 20)** يغلب عليه طابع إداري – أمني داخل البلديات والمناطق الطرفية.
- **الرقة(1 / 9)** ، **الحسكة(1 / 4)** ، **إدلب:(2 / 7)** بقيت في أدنى المراتب نتيجة **محدودية التوثيق وتعدّد القوى المسيطرة.**

الدلالات الحقوقية

- **تحوّل مركز الثقل الحقوقي من الساحل إلى الجنوب** (القنيطرة) يعكس **إعادة رسم جغرافيا الانتهاكات** وربطها بالميدان العسكري أكثر من المدني.
- **صعود دمشق** إلى المراتب الثلاث الأولى يدل على **تشديد القبضة الأمنية داخل العاصمة.**

- **تراجع حمص وحلب** يُظهر انخفاض النشاط الأمني العلني، مقابل استمرار الانتهاكات المؤسسية الخفية.
- **الارتفاع الإجمالي بنسبة تقارب +6 %**مقارنة بالأسبوع السابق يؤكد زيادة **منهجية** في الانتهاكات الميدانية والمجتمعية.
- **ضعف التوثيق في الشرق والشمال الشرقي** (الرقة – الحسكة – إدلب) ما زال **يحجب الصورة الكاملة** للانتهاكات الجسيمة في مناطق النزاع المفتوح.

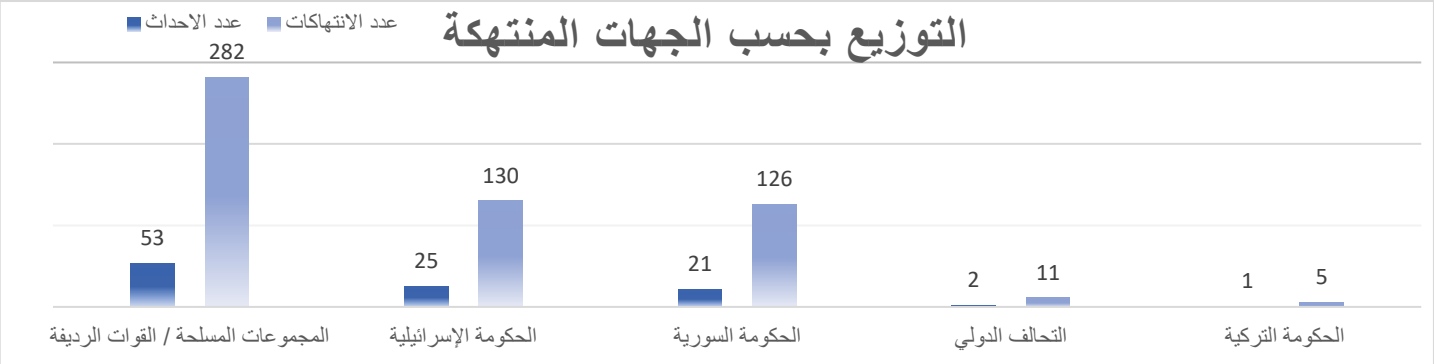

يعكس الرسم البياني لهذا الأسبوع **تحوّلًا واضحًا في خريطة الفاعلين الحقوقيين داخل المشهد السوري**؛ إذ واصلت **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة** تصدّرها لقائمة الجهات المنتهِكة بفارق واسع عن الحكومة السورية، مستحوذةً على أكثر من نصف الانتهاكات المسجّلة.

في المقابل، شهدت **الانتهاكات الإسرائيلية** ارتفاعًا مستمرًا للأسبوع الثاني على التوالي، بينما حافظ **التحالف الدولي** و**الحكومة التركية** على مستويات محدودة من النشاط.

المجموعات المسلحة / القوات الرديفة –(282انتهاكًا / 53 حدثًا) تربعت في المركز الأول بنسبة **56.7% من إجمالي الانتهاكات**، محققةً زيادة واضحة مقارنة بالأسبوع السابق. تركزت أنشطتها في **القنيطرة، حمص، ودرعا**، وشملت أنماطًا متكررة من الانتهاكات مثل: القتل خارج نطاق القانون/ الإخفاء القسري والخطف/الابتزاز المالي المسلح/المداهمات العشوائية والتهديد على أساس الهوية

- **القراءة القانونية:** تُعتبر هذه القوات **خاضعة لمسؤولية الدولة السورية** بموجب مبدأ *الولاية الفعلية* في القانون الدولي الإنساني طالما أنها تعمل ضمن مناطق سيطرة الحكومة أو بتنسيق معها . استمرارها بهذا الحجم يعكس **تآكل السلطة المركزية** وتحوّل الردائف إلى **أداة أمنية موازية للدولة.**

الحكومة الإسرائيلية –(130انتهاكًا / 25 حدثًا) سجّلت ارتفاعًا بنسبة **140%**+مقارنة بالأسبوع الماضي، وتمركزت في **القنيطرة ودرعا.** الانتهاكات شملت: القصف المدفعي المباشر/ التوغلات البرية/ استهداف منشآت مدنية/ تهديد سيادة الدولة

- **القراءة القانونية:** تشكل هذه الأفعال **خرقًا صارخًا لاتفاقية فصل القوات لعام 1974 وانتهاكًا للمادة (2/4)** من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة. تأخذ هذه الانتهاكات طابع **العدوان الدولي** الذي يمكن أن يرقى إلى **جرائم حرب وجرائم عدوان** تهدد السلم الإقليمي.

الحكومة السورية –(126انتهاكًا / 21 حدثًا) تراجعت إلى المرتبة الثالثة بنسبة تقارب **23% من الإجمالي العام** بعد أن كانت متصدّرة في الأسابيع الماضية. تركزت في **دمشق، حمص، واللاذقية** وشملت: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري/ التعذيب والمعاملة اللاإنسانية/القتل خارج نطاق القانون/ القيود الإدارية والتمييز الوظيفي

- **القراءة القانونية:** تتحمّل الحكومة السورية **المسؤولية المباشرة** بموجب **اتفاقيات جنيف الرابعة (1949)والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.(1966)** ورغم الانخفاض العددي، فإن **الطابع المؤسسي للانتهاكات ازداد وضوحًا**، ما يعكس انتقالها من تجاوزات ميدانية إلى **سياسات مقوننة وممنهجة.**

التحالف الدولي –(11انتهاكًا / 2 حدث) سجّل نشاطًا محدودًا يمثل **2.2%من الإجمالي العام**، وتركّز في **الرقة والحسكة.** الانتهاكات شملت: قصفًا مدفعيًا وجويًا غير متناسب/ استهداف مناطق مأهولة بذريعة مكافحة الإرهاب.

- **القراءة القانونية:** تمثل هذه الأفعال **خرقًا لمبدأي التمييز والتناسب** المنصوص عليهما في اتفاقيات جنيف، وتكشف **غياب آليات المساءلة الدولية** لعمليات التحالف.

الحكومة التركية –(5انتهاكات / حدث واحد) حافظت على مستوى منخفض من الانتهاكات، تمثل في قصف مدفعي محدود في ريف حلب الشمالي استهدف منشآت مدنية وخدمية. ورغم ضآلة العدد، إلا أن الطابع العابر للحدود يمنح هذه الانتهاكات حساسية سيادية عالية في التوصيف القانوني الدولي.

القراءة الحقوقية العامة

- تحوّل مركز الثقل الحقوقي :المجموعات الرديفة تجاوزت الحكومة مجددًا لتصبح الفاعل الأكثر انتهاكًا داخل الأراضي السورية.
- هيمنة الردائف وتراجع الضبط الرسمي :استمرار تفويض المهام الأمنية للميليشيات الرديفة يعكس خصخصة القمع وتآكل السيطرة المركزية.
- تصعيد إسرائيلي متسارع :الجنوب السوري عاد إلى واجهة المشهد الحقوقي بانتهاكات تحمل طابعًا عدوانيًا دوليًا.
- ثبات الانتهاكات الدولية :نشاط التحالف الدولي بقي محدودًا لكنه منتظم ويؤكد هشاشة السيادة الجوية السورية.
- الطابع الداخلي الممنهج :الانتهاكات المحلية (الحكومة + الردائف) شكّلت 408 من أصل 554 انتهاكًا(73.6%) ، ما يعني أن العنف الداخلي الممنهج ما زال هو المحرّك الأساس للمشهد الحقوقي السوري.

الخلاصات

1. استمرار انتقال مركز الثقل الحقوقي من الدولة إلى الردائف، ما يعكس تراجع البنية الرسمية لصالح الميليشيا الأمنية.
2. ثبات نمط القمع المؤسسي الحكومي رغم تراجع العدد، ما يدل على تبلوره كسياسة منهجية.
3. التصعيد الإسرائيلي يرفع مستوى التهديد القانوني الدولي ويبرز غياب الردع الإقليمي.
4. التداخل بين الرسمي وشبه الرسمي يجعل الفصل القانوني بينهما شبه مستحيل ويحمّل الدولة المسؤولية الأشمل.
5. استمرار الأنماط نفسها للأسبوع الرابع يؤكد أن سوريا تمرّ بمرحلة "قوننة الانتهاك"، أي تثبيت العنف المؤسسي كآلية إدارة، ما يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفق المادة (7) من نظام روما الأساسي.

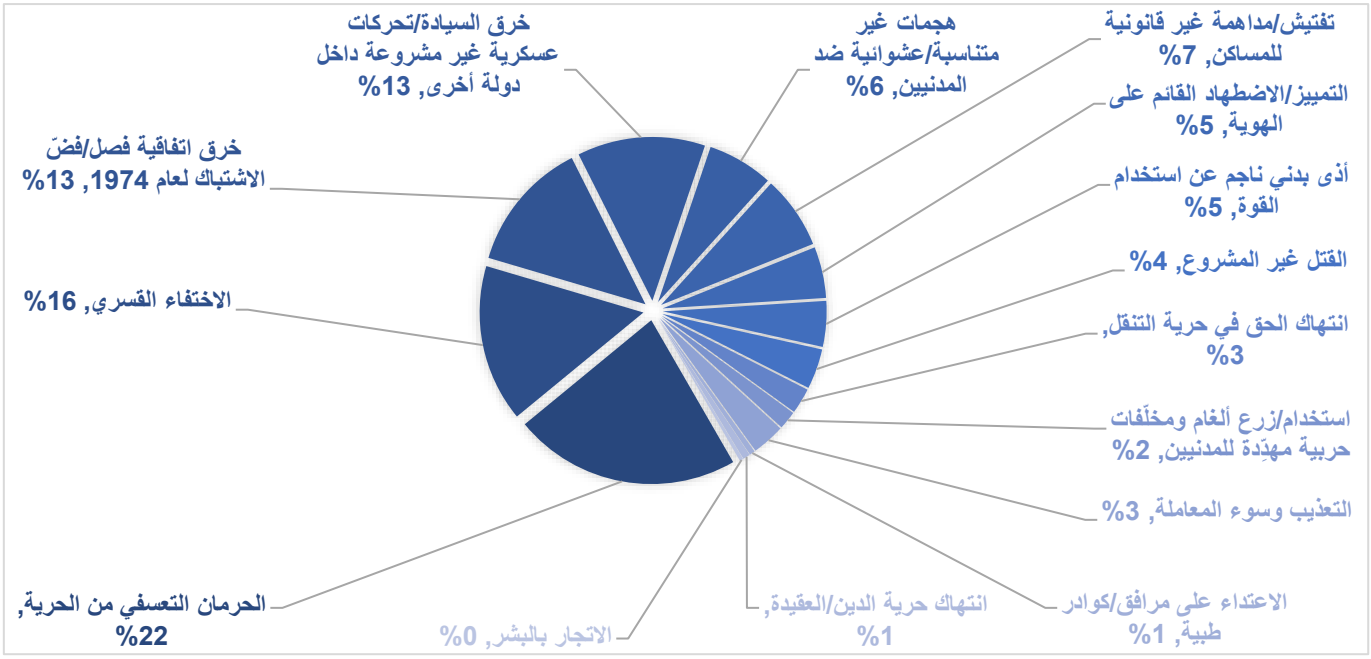

يُظهر الرسم البياني لهذا الأسبوع **استمرار هيمنة الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية**، مع **ارتفاع محدود في شدّتها وتنوّعها** مقارنة بالأسبوع الماضي، يقابله **استقرار نسبي في الانتهاكات المجتمعية**، و**تراجع طفيف في الانتهاكات البنيوية والمؤسسية**. توزّعت الأنماط الحقوقية ضمن ثلاث فئات رئيسية وفق النسب الآتية:

- **الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية:** ٪48–50 من الإجمالي
- **الانتهاكات المجتمعية والهيكلية:** نحو ٪37
- **الانتهاكات المؤسسية والبنيوية:** نحو ٪15

هذا التوزيع يؤكد استمرار التحوّل من **القمع المباشر إلى القمع المركّب**، حيث تتداخل الأدوات الأمنية والمجتمعية والمؤسسية في إدارة الفضاء العام دون مؤشرات على تحسّن بنيوي.

أولًا – الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية (≈٪48–50)

تمثل جوهر الأزمة الحقوقية السورية، مع ثبات المعدل العام وازدياد التنوع الجغرافي، إذ توسعت من المحافظات الوسطى والساحلية نحو الجنوب. أهم الأنماط الفرعية:

- **الحرمان التعسفي من الحرية (٪22):** أكثر الأنماط شيوعًا هذا الأسبوع، متأثرًا بحملات الاعتقال الجماعي في **حمص**، **دمشق**، **واللاذقية**، وغالبها دون أوامر قضائية. ارتفع هذا النمط بمقدار (+4٪) عن الأسبوع الماضي، ما يؤكد أن الاعتقال يبقى أداة القمع المركزية.

- **الاختفاء القسري (16٪)** :تراجع محدود مقارنة بالأسبوع السابق (18٪)، لكنه يظل من أكثر الأنماط الممنهجة ثباتًا. ازدياد حالات الاختفاء طويلة الأمد يبرز غياب أي آليات للإفراج الدوري أو الكشف عن المصير.
- **القتل غير المشروع (4٪)** :استقر عند مستوى مرتفع نسبيًا، خاصة في **درعا واللاذقية** حيث وثقت عمليات تصفية ميدانية خارج نطاق القضاء.
- **التعذيب وسوء المعاملة (3٪)** :ارتفع طفيفًا بعد تراجع الأسبوع الماضي، نتيجة توثيق حالات وفاة جديدة تحت التعذيب في مراكز الأمن وسجون الردائف.

هذه الفئة تُظهر استمرار النمط المركّب داخل الواقعة الواحدة(**اعتقال** + **تعذيب** + **اختفاء**)، ما يجعل الانتهاك الواحد أكثر تعقيدًا من حيث الأثر والتبعات القانونية.

ثانيًا – الانتهاكات المجتمعية والهيكلية (37≈٪)

تُشكّل المساحة الثانية في المشهد الحقوقي، وتشير إلى استمرار **تسييس الحياة المدنية والاجتماعية** عبر أدوات ضغط غير عسكرية. من أبرز الأنماط:

- **الحرمان من الحرية المدنية والمجتمعية (22٪)** :يعبّر عن سياسات المنع والتهديد ضد الناشطين وموظفي القطاع العام، خاصة في **دمشق والساحل**.
- **التمييز أو الاضطهاد القائم على الهوية (5٪)** :ارتفع طفيفًا متأثرًا بتزايد الفرز الوظيفي والمناطقي في **السويداء وطرطوس**.
- **استخدام القوة غير المتناسب ضد المدنيين (6٪)** :يعكس استمرار القصف أو إطلاق النار في مناطق مدنية دون ضرورة عسكرية واضحة.
- **الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة (6٪)** :بقيت ضمن المعدل السابق، لكنها توثق توسع دائرة التهديد ضد السكان.

تشير هذه الفئة إلى أن أدوات الانتهاك لم تعد أمنية صرفة، بل أصبحت تشمل أذرعًا إدارية وخدمية تُمارس الضبط الاجتماعي بشكل ممنهج.

ثالثًا – الانتهاكات المؤسسية والبنيوية (15٪≈): تراجعت هذه الفئة مقارنة بالأسبوع الماضي لكنها ما تزال مؤشرًا على **القصور المؤسسي المزمن** في أجهزة الدولة. أبرز الأنماط:

- **خرق السيادة / تحركات عسكرية غير مشروعة داخل دولة أخرى (13٪)** :تشمل الخروقات الإسرائيلية والتركية المتكررة.
- **خرق اتفاقية فصل القوات لعام 1974 (13٪)** :يُمثل تصعيدًا نوعيًا في الجنوب السوري.
- **انتهاك الحريات الأساسية وحرية المعتقد (2–1٪)** :بقي محدودًا لكنه مستمر في مناطق سيطرة الحكومة، مع تزايد الرقابة الدينية والإدارية.

هذه الفئة تؤكد أن الانتهاكات البنيوية أصبحت **حلقة مكملة للعنف الميداني** بدل أن تكون عنصر ضبط أو مساءلة.

الاستنتاج الحقوقي

1. استمرار تصدّر **الانتهاكات الجسيمة** يعكس رسوخ سياسة العنف كأداة حكم.
2. تصاعد **الترهيب المدني والتمييز** يثبت توسّع أدوات الضبط الاجتماعي غير العسكري.
3. تراجع الانتهاكات البنيوية لا يعني تحسّنًا بل **عجزًا مؤسسيًا عن أداء الرقابة.**
4. تعدد أنماط الانتهاك داخل الواقعة الواحدة يزيد من **تعقيد المساءلة القانونية.**
5. التكرار الأسبوعي لهذه الأنماط يرسّخ توصيفها كـ **جرائم ممنهجة ضد الإنسانية** وفق المادة (7) من **نظام روما الأساسي**، ولا سيما القتل، التعذيب، الإخفاء القسري، والتمييز المنهجي.